مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 13 العدد: 03 السنة: 2021 ص 93 - 114

تاريخ الإرسال: 2019/10/01 تاريخ القبول: 2021/04/28
تاريخ النشر: 2021/06/01

هجمات المغول العسكرية للهند وأثرها على حكم السلطان علاء الدين الخلجي (696-716هـ/1296-1317م)

Mongol military attacKs of India and impact on the rule of Sultan AlaeddinKhaliji (696-716/1296-1317)

أحمد جلايلي
جامعة أحمد دراية –أدرار– (الجزائر). djellailiahmed@univ-adrar.dz

الملخص:

ركز المقال على هجمات المغول المتكررة لشبه القارة الهندية،في عهد حكم السلطان علاء الدين الخلجي، قصد احتلالها والحصول على ثرواتها،وقد وصل عددها إلى أزيد من ثماني هجمات تصدى لها السلطان جميعها بين عام 696هـ/1296م وعام 716هـ/1317م، وقد خلفت تلك الهجمات آثاراً سلبية على الدولة الإسلامية بالهند، لذلك حاول المقال الذي بين أيديكم، دراسة الآثار التي خلفتها تلكم الهجمات، وكيف تعامل معها سلطان دهلي، ووجد لها الحلول.

الكلمات المفتاحية: المغول؛ السلطان؛ علاء الدين الخلجي؛ الهجمات؛ الآثار العسكرية؛ الآثار الاقتصادية؛ التحكم بالأسعار.

Abstract:

The article focused on the Mongol's repeated attacks on the India subcontinent during the reign of Sultan Alaeddin al-Khlji, in order to occupy and obtain its wealth. On the Islamic State of India, so try your article to study the effects of those attacKs and how to deal with them.

Keywords: Mongols; Sultan; Aladdin Khliji; attacKs; military impact; economic impact; price control.

الدكتور أحمد جلايلي، الإيميل: djellailiahmed@yahoo.fr

1.مقدمة:

ظلت بلاد الهند لفترات طويلة من العصر الوسيط عصية على الجيوش المغولية، فقد وجّهوا ضدّها عدة حملات عسكرية،وزاد ضغط تلك الهجمات في عهد السلطان علاء الدين الخلجي (696-716هـ/ 1296-1317م)، فقد قضى معظم فترة حكمه في مواجهة المغول (مغول جغطاي ومغول إيران)،وعمل على تأسيس جيش قويكلّفه أموالاً كثيرة،مما انعكس سلباً على مقدرات الدولة الاقتصادية، فبادر إلى تطبيق عدة إجراءات احترازية، لتحفيز الاقتصاد والحافظ على الجيش، دون إنفاق أموال طائلة، فعمد إلى ابتكار طرق جديدة لنظام الجباية، وعمل على التحكم في الأسعار، مما أثّر سلباً على الحياة السياسية والاجتماعية للدولة.

تعالج إشكالية البحث الهجمات المغولية المتكررة للهند، وتأثيرها على السياسة الداخلية لدولة السلطان علاء الدين الخلجي، في المجالين العسكري والاقتصادي. وفق العناصر التالية: 1-مقدمة، 2-التعريف بالسلطان علاء الدين الخلجي3- الهجمات المغولية على الهند في عهد السلطان علاء الدين الخلجي4- أثّر الهجمات على المؤسسة العسكرية 5-أثرها على الجانب الاقتصادي6-خاتمة.

2. التعريف بالسلطان علاء الدين الخلجي: تعاقب على حكم الهند[1] عدة أُسر ومنها الأسرة الخلجية[2] التي أسّسها "جلال الدين فيروزشاه الخلجي"(689-695هـ/1290-1296م)، في سنة 689هـ/1290م،بعدما أسقط حُكم السلطان "غياث الدين بلبن"[3]، واضعاً بذلك حداً لأسرة بلبان التي حكمت الهند من سنة 664هـ/1266م إلى سنة 689هـ/1290م[4]. واستطاع "جلال الدين" الذي كان يبلغ من العمر سبعين عاماً، استخلاص المُلك لنفسه من بين أنياب الأتراك الساعين إلى

تولية الطفل "كيقباد" ابن غياث الدين بلبن، وتربع على عرش دهلي[5] في سنة 689هـ/1290م وحكم إلى سنة 695هـ/1296م، واشتهر بالحِلم وحُسن التدبير[6].ولكنّه قُتلعلى يد ابن أخيه "علاء الدين" وهذا السلطان هو مدار بحثنا.

حَكم "محمد بن مسعود الخلجي" المعروف بالسلطان "علاء الدين الخلجي"والمشهور بـ"الاسكندر الثاني" مدة واحد وعشرين سنة من 696هـ/ 1296م إلى سنة 716هـ/1317م، كان رجلاً بديناً أُمياً لا يعرف القراءة ولا الكتابة،يُحب اللهو، شَديد الطِباع، تهابه حاشيته[7]، قرّبه إليه عمّه السلطان "جلال الدين فيروزشاه الخلجي"، وزّوجه ابنته، وأقطعه حُكم بعض المناطق فعَظُم أمره، وأسّس جيشاً قوياً انقلب به على عمّه، وأطاحبه في عام 695هـ/1296م، ثم زحف بجيشه للسيطرة على العاصمة دهلي[8]، فسارعت"ملكة جهان" زوجة السلطان المغدور– في حركة فاشلة منها–إلى تنصبت ابنها الصغير "ركن الدين إبراهيم" سلطاناً خلفاً لوالده، ولُقب بـــ"قدرخان"، فوقع تململ من أهل دهلي الذين كانوا يرغبون في الابن الأكبر "أركالي خان" الموجود بإقليم الملتان[9]، ولما وصل"علاء الدين" إلى المدينة لم يخرج "قدرخان" لمواجهته بل أرسل الأمراء، وأغلبهم كانوا رافضين لتوليته فانضموا إلى "علاء الدين"، ففر "قدرخان" رفقة أمه وأسرته إلى الملتان، فاستولى "علاء الدين"على العاصمة[10].

سارع السلطان الجديد فور جلوسه على العرش في سنة 695هـ/1296م، إلى القيام بعدة تدابير، منها: أقام الاحتفالات في المدينة، فانغمس الناس في اللهو، ووّزع عليهم الأموال والذهب، حتى ورغبوا في سلطنته[11]، وبهذا مُحيت من قلوبهم عملية قتل عمّه الشنيعة. كما قام بتعيين رفاقه المخلصين له كأمراء، وزاد في درجات ومقاطعات من كانوا أمراء، وأغدق على أعوانه وأنصاره بذهب كثير، وعيّن "خواجة خطير بن أشرف النخشبي"[12] في منصب الوزارة، وأعطى منصب شيخ الإسلام وقاضي الممالك لـ"صدر الدين عارف"[13]، وأقّر منصب الخطابة لسيد أجّل القديم، وعهد بديوان الإنشاء لِعُمدة الملك "حميد الدين"[14].

كما عمل على التخلص من منافسيه، خاصة أبناء عمّه الذين اجتمعوا في مدينة "الملتان"، فأرسل جيشاً بقيادة أخاه "ألماس بيك"، وابنه "ظفر خان"، فحاصروا

المدينة مدة شهرين استسلم بعدها أهالها وجندها،واقتيد كل من: "أركالي خان"، وأخيه "قدرخان" إلى دهلي، وفي الطريق قام مبعوث السلطان بِسَمْل أعينهما وحُبسا في قلعة "هانسي" رفقة والدتهما، وقتلوا ابني أركالي، فتخلص السلطان من أُسرة عمّه ورجاله، واسترد إقليم الملتان وبلاد البنجاب[15] والسند[16] في سنة 696هـ/1296م[17].

كان "علاء الدين" سلطاناً قوياً في سطوته، مُنظِمًا لأمور دولته، اتسعت رقعتها في عهده اتساعاً واسعاً[18].وعَرفت فترته أكبر حركات الفتوح في الهند، فضم:البنجاب والبنغال[19]، والملتان، ومنطقة الدكن[20]، وامتد إلى الحدود الغربية حتى مدينة سومنات[21]، وخلال الثلاث سنوات الأولى من حكمه استقرت معظم الأمور السلطانية، وأسس أسرة كبيرة ولم يعد ينافسه أحد في الملك لذلك أصابه الغرور وفكر في استحداث دين جديد، وهَم بتوكيل الحُكم لأحد مقربيه وينشغل هو بالفتوحات، في بلاد خراسان[22]وما وراء النهر[23]والتركستان[24]، وفَتح بقية العالم مثلما فعل "الإسكندر المقدوني"[25]، لذلك أَطلق على نفسه لقب "الاسكندر الثاني"، وضربه على العملة والأختام، لكن الأمير "علاء الملك"[26] أقنعه بالعدول عن أفكاره[27]. ففعل.

أغْفل السلطان الخلجي "علاء الدين " ترتيب أمر ولاية العهد فطمع الكثير في السلطة، وكان أكبر قادته وأقرب مقربيه"كافور" يتطلع للوصول إلى العرش، فانتهز اشتداد المرض على السلطان، وافتك منه وصية تنص على تولية ابنه الأصغر"عمر خان"، الذي لم يتجاوز السادسة من العمر،وعهد بالوصاية عليه لكافور، وأدرج بنداً في نفس الوصية بعدم مطالبه ابنه الأكبر "خسروخان" بالعرش، ولزوم الطاعة لأخيه الأصغر، فحّقق "كافور" طموحه، وتوفي "علاء الدين" في عام 716هـ/1316م. وقد عمل طيلة فترة حكمه (696-716هـ/1296-1317م)،التي تجاوزت العشرين سنة على تحقيق ثلاث أمور، هي: صدّ هجمات المغول المتكررة، وفتح مناطق جديدة في الهند، ومحاولة الإصلاح الداخلي للبلاد، وما يهمّنا هو تصدّي السلطان لهجمات المغول، وتأثيرها على الوضع الدّاخلي للدولة.

3. الهجمات المغولية على الهند في عهد السلطان علاء الدين خلجي: بدأ اهتمام المغول[28] بالهند في عهد حكم أوكتاي خان[29](626-639هـ/1229-1241م)، ولم

يتوغلوا في أراضيها إلاّ في عام 639هـ/1241م، بادئين بذلك فترة طويلة من الحروب، دامت إلى غاية استباحها من طرف تيمورلنك[30](771-808هـ/1370-1405م) في عام 801هـ/1398م. وبعد تنامي قوة المغول في إيران، أصبحوا أكثر تهديداً لسلطنة دهلي، وبدأوا يتدخلون في شؤونها أكثر من وقت مضى[31].

وقد أدى لانهيار الوحدة المغولية بعد موت مونكوخان[32](648-655هـ/1250-1257م) عام 655هـ/1257مإلىتثبيت على الحدود الشمالية الغربية للهند كتلة من الجيوش المغولية غير الموالية لأي من الفرعين الإيلخاني[33] بإيران والجغطائي[34] في بلاد ما وراء النهر، وتحّولت المنطقة إلى أرض تسيطر عليها المعسكرات المغولية، تُكون تجمعات صغيرة مستقلة، ومن ضمنهم "النغودريين"، الذين اشتهروا بسمعتهم السيِّئة بالنهب والسلب وقطْع الطرق، وغير قابلين للخضوع لأي حاكم، وقد أدى الأمر إلى إقلاق سلطنة دهلي وإحداث الرعب بين مغول إيران، تواصلت حتى انتهاء عهد الإيلخان آرغون[35](683-690هـ/1284-1291م) سنة 690هـ/1291م، لذلك ترك الإيلخانيون أمر إخضاع تلك المناطق للجغتائيين[36]. ولكن هؤلاء وظلوا يحاولون فتح مَنْفَذٍ لهم للهند، لأنهم لم يكونوا مرتاحين في ظل وصاية الخان المغولي قايدو[37](694هـ/1295)، فضلاً عن وقوعهم بين جيوش هذا الأخير في الشرق وسندان مغول إيران في الغرب[38].

وقد واجه السلطان "علاء الدين"(696-716هـ/1296-1317م) المغول (مغول جغطاي ومغول إيران) في ست مواجهات، **أولها سنة (696هـ/1296م)**، حينما أرسل حاكم مملكة جغطاي "دوفا-خان"[39](690-706هـ/1291-1307م) جيشاً متكوناً من 100.000ألف مقاتلٍ بقيادة "كادار"/(Kadar)، اخترق به الهند من الناحية الشمالية الغربية، وأحرق القرى التي مر بها،ثم دخل سهول البنجاب، وعاث في لاهور فسادا، ونشر الرعب. فأسند السلطان مهمة درء الخطر إلى أخيه "آلماس خان" المدعو "يلغ خان"، والتقى الجمعان في معركة فاصلة هُزم فيها المغول، بلغ عدد القتلى حوالي 20.000 ألفٍ، وأُسر منهم عددٌكثيرٌ[40]. مما أدى إلى تقوية مركز علاء الدين في الهند.

المواجهة الثانية: كانت في سنة 698هـ/1298م، وهو أخطر هجوم مغولي تعرض له السلطان "علاء الدين"، حيث شنّ المغول حملتين في السنة نفسها، الأولى عَبَرَ فيها القائد المغولي "جلندي" نهر السند، فَكلّف السلطان أخاه "آلماس خان" (يلغ خان) رفقه "تغلق خان" لصد الخطر، فنصبوا لهم كميناً وقع بعضهم في الأسر، وفر البعض الأخر[41]. وفي أواخر السنة نفسها، قاد القائد المغولي "قتلق خواجه" حملة ثانية بقوة عسكرية تعدادها 200.000 ألف فارسٍ، فنهب وأحرق البلاد ووصل إلى العاصمة دهلي، فخرج السلطان 300.000 ألف فارس، و2700 من الفيلة لمواجهته، وتمكن من طرد جيش المغول إلى ما وراء نهر السند[42].

أما المواجهة الثالثة: فكانت في سنة707هـ/1299م، حيث اغتنم المغول انشغال القائدين "ألغ خان" و"نصرت خان" في إخضاع إقليم الكجرات[43]، وشنوا هجوماً بقيادة"سالد"(Sald) أو"صارى نام"رفقةأخيه، على مدينة سيوستان[44]الحدودية، فأمر السلطان قائده "ظفرخان" بصد الهجوم، وتمكن من هزيمتهم وأسر القائدين المغوليين، وأُرسلهما للعاصمة[45]. وبقى هو معسكراً على الحدود لمراقبة تحركات المغول، الذين أرسلوا جيشاً في السنة نفسها(707هـ/ 1299م) بقيادة "كتغلق خواجى بن داود"، عبروا به نهر السند، وحاصروا العاصمة دهلي، واستولوا على البضائع والمؤن، التي كانت تحملها القوافل المتجهة إليها، مما جعل السلطان يطلب الميرة من ولاة الأقاليم، وبذل جهداً مكثفاً لتقوية دفاعات عاصمته، ثم خرج بنفسه لمواجهة المغول، وانضم إليه حُكام البنجاب، والملتان وسامانا وبعض رجالات الهنود، وانتصر في المعركة، ولكنه خسر قائده المحنك "ظفر خان"[46].

بعد هذه الهزيمة المخزية،وقف المغول على حقيقة قوة جيش سلطنة دهلي ومقدراته القتالية، فأحجموا مؤقتاً عن غزو الهند، لكن في سنة 710هـ/ 1302م كانت **المواجهة الرابعة**، حيث بدأ الهجوم المغولي في وقت حرج بالنسبة لسلطان دهلي، ذلك أنّ الجيش أنهكته الحُرب في إقليم "شيتور"، ونفذت الكثير من معداته، وهلك العديد من الجند. في الأثناء، اقترب المغول من دهلي بقيادة "تارغى" (Targhi) بحوالي 120.000 ألف جنديٍّ وحاصروها، ونهبوا مخازن الحبوب،

ومنعوا وصول الماء إليها، فعم القحط واشّتد البلاء، فطلب السلطان مرة أخرى من ولاة الأقاليم إرسال الإمدادات، ولكنها تأخرت، فخرج بجيشه لمواجهة المغول، ودارت بين الطرفين عدة مناوشات لم تؤدي إلى نتيجة حاسمة، ولما طال الحصار الذي دام شهرين، عَلِم القائد المغولي أنّ اقتحام دهلي أمراً صعباً، فأثر الانسحاب[47].

أما **المواجهة الخامسة،** فكانت في سنة 704هـ/ 1304-1305م، حيث هجم المغول على الهند بقيادة "علي بك(Ali Big)" أمير خراسان و"خواجه تريال أوتارغي" و"محمد سارتاك"، في حملة لا تقل ضراوة عن سابقتها، ضم جيشهم 50.000 ألف مقاتلٍ، ولقي "أوتارغي" مصرعه في بداية الحرب، وفي هذه المرة اجتنبوا مهاجمة دهلي، وأعدّ السلطان جيشاً من 40.000 ألف مقاتلٍ، والتقى بهم في معركة فاصلة انهزمفيها المغول[48]، وقُتل منهم عددٌكثيرٌ، ولاذ الباقي بالفرار، ووقع قائدا المغول "علي بك"و"سارتاك" في الأسر،وغنم المسلمون 20.000 ألف حصان، وكان لهذا الانتصار صدى كبيرٌ في نفوس أهل الهند، حيث استعرض السلطانأمام مجلسكبار دولته الجيش المنتصر العائد بالغنائم والأسرى[49].

كانت **المواجهة السادسة سنة (705هـ/1306م)** بغرض الانتقام من مقتل كل من: "علي بك (Ali Big)" و"خواجه تريال أوتارغي" و"محمد سارتاك"، حيث شنّ المغول حملة بقيادة القائدين: "إقبال منده" و"كوباك"، الذي اجتاز نهر الهند وخرب مدينة "راقي"، ثم أغار على الملتان وغنم غنائم كثيرة، فأرسل السلطان جيشاً بقيادة "علاء الدين البرني النائب كافور" و"الملك تغلق"، والتقى الجيشان في معركة فاصلة انهزم فيها المغول وتقهقروا إلى بلادهم، وأُسر القائد "كوباك" مع مجموعة من مقاتليه،وعاد الجيش مظفراً إلى العاصمة دهلي[50].

بعد هذه الهزيمة لم يُفكر المغول مهاجمة بلاد الهند مجدداً، وانتهت متاعب السلطان علاء الدين، وأصبحت البلاد خاضعة له، وتمّ تأمين الطرق ذهاباً وإياباً للتجار والسُياح[51]. وتعود أسباب تغاضي المغول عن مهاجمة الهند إلى نشوب الفتن الداخلية بينهم، ففي هذه الفترة حكم مملكة جغطايب بلاد ما وراء النهر حاكمان وهما: "كونتشاك-خان" ابن دوفا-خان الذي نودي به خاناً في عام705هـ/1306م،

والحاكم الثاني هو: "تالغو"بن كاداكا بن بوري بن موتوغين بن جغطاي بن جنكيزخان، ولم يحكما معاً سوياً سوى سنتين، كَثرت فيهما التمردات[52].

4.أثّر الهجمات على المؤسسة العسكرية: ترتب على الهجمات المغولية للهند بروز عدة مشاكل **تمثلت <u>الأولى</u>** في ضرورة تحصين السلطان الجهة الشمالية الغربية، المنطقة التي كان العدو يخترقها بجيوشه، ارتكزت الإستراتيجية على ترميم القلاع والحصون الحدودية، وبناء القلاع الجديدة وتحصين الأقاليم المتاخمة للمغول، كإقليم سامانه، وديبالبور، والملتان. كما اضطر السلطان إلى زيادة حجم الجيش المرابط في تلك المناطق، من حيث عدد الأفراد والتسليح، وعين حُكام إداريين يتمتعون بمزايا حربية وقيادية في آن واحد، أمثال الأمير"غازي تغلق"[53].

<u>أما المشكلة الثانية</u>، فتمثلت في كيفية المحافظة على الجيش الضخم قوي وعلى أتم الاستعداد ؟ فقد شهدت المؤسسة العسكرية تزايداً في عهد السلطان علاء الدين خَلْجي (696-716هـ/1296-1317م)، الذي كان قادراً على تجييش ما يتراوح بين 300.000 ألف أو 475.000 ألف مقاتلٍ[54]. والحقيقة هناك تضارب كبير في تحديد عدد أفراد الجيش، فالبيانات تارة تشير إلى 600.000 أو 700.000 ألف فارس، وهو رقمٌ يوازي العدد الإجمالي المتوفر للسلطان كما لعدوه الأمير المغولي "قُطْلُغقوتشا" في معركة "كيلي". وفي رواية أخرى كان السلطان قادراً على تجييش ما يتراوح بين: 200.000 و300.000 ألفاً من الخيالة. كما ذُكرت أرقام أخرى لتعداد جيش السلطان منها أكثر من: 300.000 ألف و400.000 ألف و475.000 ألف فارسٍ[55]. وبذلك تبقى أرقام الجيش متضاربة ولا تتكرر بانتظام في المصادر وفي كثير من الأحيان تكون مُبالغ فيها وغير جديرة بالتصديق.

وقد واجه السلاطين عدة مشاكل للاحتفاظ بهذه الأعداد الضخمة من الجند، أهمها: ضرورة إبقاء فِرق الجند مدربة تدريباً جيداً وعلى أتم الاستعداد، فاتبع نفس طريقة السلطان بلبان(665-685هـ/1266-1286م)، الذي كان يقوم بتنظيم حملات صيد وقنص شتوية دورية للإبقاء على الجيش في لياقة جيدة.والطريقة الثانية هي تنظيم حملات عسكرية ضد الهندوس[56]. فقد أمضى السلطان "علاء الدين" الفترة

الممتدة بين 696هـ/1297م إلى 704هـ/1305م في إخضاع مناطق هندوسية جديدة، مثل: الكجرات التي فُتحت في سنة 698هـ/1299م، و"رانثامبور"[57]، وقلعة "تشيتور"[58] التي ضُمت في سنة 702هـ/1303م، وأسند حكمها لابنه "خضر خان"، و"مالوا"[59] التي فُتحت سنة 704هـ/1305م، أما في سنة 707هـ/1308م فتم إخضاع مملكة الراجبوت، ثم ضم "الدّكن" التي تتمتع بموارد اقتصادية كبيرة، وفي سنة 709هـ/1310م فتح السلطان "تيلنكانا" (جنوب الهند) وأقرّ على حكمها الهندوسي "برتابرودرا ديفا" بعد موافقته دفع الجزية السنوية له[60].

بذلك أصبحت الحملات العسكرية على الأقاليم الهندوسية أداة فعالة لإبقاء الجيش على درجة من الفعالية العسكرية، وفي مستوى عالٍ من التدريب لمواجهة المغول، وفيالوقت نفسه وسيلة لكسب موارد مالية لمكافأة الجيش دون تكبيد خزينة الدولة أعباء إضافية[61]. وفي هذا الصدد فقد غَنم قائدا الجيش "ألغ خان" و"نصرت خان" أموالاً كثيرة من حاكم "نهرواله" بالكجرات، وأخذ "نصرت خان" من تجار مدينة "كنبايت" غنائم كثيرة قسم خُمُسَها على الجيش[62].والهدف الآخر من الحملات على الإقليم هو أنّهكان ملجأ للمتمردين فكان من الضرورة إخضاعها وتطهيرها[63].

<u>ثمة مشكلة أخيرة</u> مرتبطة بالرواتب والتجهيزات، فقد حاول السلطان "علاء الدين" الاحتفاظ بجيش مُحترف دون تَسديد رواتب مرتفعة، وبلغت المعاشات حوالي 234 تنكات[64] لكل مُرتب، و78 تنكات لكل دواسبا[65]. وقد أدى تجنيد الفلاحين في الجيش واستنفارهم للعمل في المشاريع الجديدة إلى زيادة الاستهلاك وتقلص إنتاج الغذاء والكساء، فظهرت مشكلة نفاذ مخزون الدولة بسرعة من جراء تجنيد عدد من المرتزقة، وتمركز أعداد كثيرة من المستهلكين غير المنتجين من الجند في العاصمة دهلي وما حولها، ولعلاج هذه المشاكل اختارت الحكومة التحكم بالأسعار[66].

وكان في فترات سابقة تتم مكافأة الجيش بمنحهم إقطاعات في المناطق المحيطة بدهلي، ولكن السلطان "علاء الدين" تخلى عن هذا النظام، ورأى فيه خطوة تُمهد للعصيان، فأعطى الجند مرتباتهم نقداً[67]. وحددها على النحو التالي: المستوى الأعلى(قادة قلب الجيوش) للجند 234 تنكة، والمستوى الأوسط(الفرسان) للجند 156

تنكة، والمستوى الأدنى (المشاة) 78 تنكة[68]، ولكنه واجه مشكلة تمثلت في الطريقة التي ستُدفع بها رواتب الجُند، وحُلّ ذلك باسترجاع بعض الإقطاعات التي وُزعت على الجند سابقاً، فصادر إقطاعات أُمراء عمّه وجميع الأملاك الخاصة والهبات، واستثنى من ذلك الملوك والأمراء والموظفين والملتانيين والساهات – وهم الصرافون ومُقْرضو الأموال الهندوس–، ونجح السلطان بفضل هذه التدابير من تحقيق زيادة معتبرة في الموارد المالية إلاّ أنّ جزءاً كثيراً منها كان يُدفع ثانية إلى المقرَّبين[69].

5.أثّر هجمات المغول على الجانب الاقتصادية: تعرضت السلطنة الخلجية من جراء الهجمات المغولية المتكررة للهند لمشاكل اقتصادية، ازدادت حدتها في عهد السلطان "علاء الدين"، مما اضطره إلى محاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

1.5 نظام جباية جديد: بالرغم من أنّ دخل الدولة كان كبيراً إلاّ أنّه لم يكف لتغطية الأعباء المالية والنفقات الكثيرة الملقاة على عاتقها، وأهمها رعاية الجيش وتمويله، مما اضطر السلطان "علاء الدين" إلى اتخاذ عدة تدابير للرفع من دخل الدولة، منها: التدقيق في الضرائب الواردة إلى دهلي من الولايات الأخرى، ورفع ضريبة الإنتاج الزراعي إلى 50%، وخفض رواتب الجند مع عدم إرهاقهم بالأعباء المعيشية عن طريق خفض أسعار السلع الأساسية، وإصلاح النقد بسك نقود جديدة[70].

بالنسبة إلى التحصيل الضريبي فقد فرض السلطان الخراج على مساحة شاسعة من الهند الشمالية، جاعلاً إياه 50 %، وهو الحد الأعلى المسموح به في مذهب الدولة الحنفي، غير أنّ الصرامة كانت متجسدة في الطريقة المتبعة في جبايته مع جملة الضرائب الإضافية المفروضة على المزارعين، فكان الرَسم المُستحق يُحدد عن طريق مسح الأراضي الزراعية على أساس البيسوا (1/20 من البيغا)، فيتم تقويم محصول البسوا للتوصل إلى حساب ما يجب على المزارع دفعه بمضاعفة الرقم بعدد البيسوات، ومن هذه الكمية الإجمالية تأخذ الدولة نصف المحصول[71]بلا تأخير، مع مراعاة المساواة بين الجميع دون إلقاء حمل الأقوياء على الضعفاء، لذلك وزع السلطان المراعي بِعَدل حسب ما يمتلك كل شخص من أبقار وجواميس وحيوانات[72].

وقد عانى الفلاحون من قسوة دفع الضرائب والخراج معاً، خاصة أنّ عمال الدولة كانوا يتشددون في جمعها نقداً مباشرة من شيوخ القرى،وفي كثير من الأحيان اضطر الفلاحون إلى بيع محاصيلهم في الحقول لتجار الحبوب (الكروانيان) بأسعار بخسة لكي لا يدفعوا الضرائب نقداً[73]، وكانت أي محاولة لإخفاء الخراج المطلوب عن الدولة تُعَرَضْ كلّ القرية للعقاب. وإضافة إلى الخراج، قام السلطان "علاء الدين" بفرض ضريبتين هما: الشرائي (ضريبة الرعي)، و"السكونت غري" على المساكن، بالنسبة للأولى كانت أعداد المواشي المحصَّلة عن كلّ قرية هي: أربعة ثيران (سوتور) وجاموسين (غاوي ميس) وبقرتين (ماداغاو) واثني عشر رأساً من الغنم، وكانت ضريبة الشرائي تُجبى من الرعاة البدو الرحّل في البنجاب الشرقي، أما ضريبة السكن فكانت تقع على كاهل سكان المدن، جنباً إلى جنب مع الفلاحين في الأرياف[74]. أي أنّ الفلاحين عليهم دفع ضريبتين معاً، وهو عبأ مضاعف عليهم.

أشرف نائب الوزير على تطبيق الخَرَاجِ وفق أساس المسح والقياس، مع ضريبتي الرعي والسكن بصورة موحدة على مناطق واسعة من الهند، كما كُلّف بمهمة استئصال الرشوة والاختلاسات المتفشية بين الموظفين المحليين، وحرص على تفتيش سجلات محاسب القرية (باهياتاتواري). وشملت الضريبة والخراج جميع القرى الواقعة في أقاليم العاصمة، وسائر البلدات (القصبات) في أرياف الدواب، والأراضي أخرى. وجرى استرجاع إقليم الدواب كلّه وتمّوضعه تحت إشراف وزارة الموارد لدى السلطان، ودُفع الخراج كلّه عيناً، حبوباً، وتمّ تحويله إلى المخازن الكثيرة بدهلي، استعداداً لمواجهة فترات المجاعة، خاصة أثناء الغزو المغولي.أمّا في إقليم جهاين، فقد تقرر دفع نصف الضريبة نقداً والنصف الآخر حبوباً، وتمّ تخزينها[75].

2.5سياسة التحكم بالأسعار: بالرغم من أنّ مخازن الحبوب بالعاصمة دهلي كانت عنصراً جوهرياً من عناصر سياسة "علاء الدين" لتفادي الأزمات، إلاّ أنّها لم تكن كافية، فكان لزاماً عليه تسدد رواتب الجيش الضخم، وتأمين المواد الأساسية لهم بأسعار منخفضة، وبالتالي فإنّ الحكومة لجأت إلى تحديد أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية، مثل: الحنطة والقمح والشعير والأرز والحمّص والسكر والدهون،

والأقمشة والخيل والماشية[76] (ينظر ملحق رقم:01)، ولم يخطئ السلطان في تحديد الحد الأقصى لأسعار القمح والسكر والملح والسلع الأخرى وترك باقي الحبوب الغذائية كما هي، وكان التحكم يشمل جميع المواد الغذائية الأساسية[77].

وعين السلطان مراقبا للسوق ومطبقاً للأسعار[78]، يساعده ضابط استخبارات[79]. وكان الأول يعرض على السلطان يومياً أسعار كلّ شيء بتفاصيلها، ولو حدث تقصير بسيط تعرض للعقاب[80]. ولتفادي تكبيد التجار خسائر كبيرة كانوا يُمنحون سُلف نقدية من خزينة الدولة لتغطية النفقات، مقابل تقديم كفالات كضمانات، فضلاً عن إجبارهم على السكن في القرى الواقعة على ضفاف اليمونه (النهر)، فأصبحت أعمالهم كلها خاضعة للمراقبة من طرف الدولة. ولمحاربة احتكار السلعة، وتحكم التجار بالأسعار مَنَعت الدولة تخزين الحبوب، وإعادة عرضها من جديد في السوق، وتم تحديد عقوبات شديدة للحد من ذلك. وكان يتم إصدار شهادات من قِبَل عُمال الدولة المحليين، تُؤَكِّدُ حصول التعامل لضمان قيام المزارعين ببيع الكميات المطلوبة من الحبوب إلى التجار في الحقول وجلبها فوراً إلى الأسواق[81]. وكان السلطان يأمر في أيام القحط أنّ يشترى كل شخص الغلة من صاحب السوق حسب عدد جماعته، وقدر الضرورة اليومية فقط، وتّم تعيين الموكلين لتطبيق هذا الأمر بشدة، وكان جواسيس السلطان يراقبون الأمور خُفية ويعرضونها عليه[82].

أما المسؤولية العامة في الحفاظ على الأسعار متدنية، تعود لشخص يدعى "يعقوب"، جمع بين وظائف مرموقة كمفتش الدخل (الناظر) ورئيس العاصمة (أمين العاصمة) ومحتسب الدولة، ويُعين معه مقيماً للإبقاء على الأسعار تحت الإشراف والمراقبة. فعمل المكتب على تنظيم التجار بفتح سِجِّل خَاص يَتضمَّن أسماء جميع التجار بالعاصمة، ونظرائهم في الأقاليم الأخرى، تَعهدوا كتابياً بإحضار كميات مُعينة من البضائع سنوياً لتباع في سوق العاصمة "السراي عدل"[83]. أو "قصر العدل" الذي وضع بالقرب من بوابة "بداون"[84]، وأُصدرت الأوامر بمنع بيع البضائع في أي مكان آخر غير "سراي عدل"، وكل من فعل ذلك تعرض لمصادرة بضاعته، وكُلفت

مجموعة من الملتانيين بإدارة السوق. وقدمت الحكومة لهم سلفة بلغت عشرين لاكاً (2.000.000 من التنكات) لتمويله بالبضائع وضمان بقاء الأسعار متدنية[85].

كما أعطت الدولة أموالاً من الخزينة لتجار مدينة دهلي لجلب الأقمشة من الأطراف وبيعها بقصر العدل، وتم تحديد سعر الأقمشة، على النحو الآتي: سعر الحرير الدهلوي بـ: 16 تنكة، وخزكونله بـ: 6 تنكات، وبرد الشعر: 3 تنكات، والبرد المقلم بالياقوت: 8 جيتل، وشرين بافت باريك: 05 تنكات، وشيرين يافتميانه: 3 تنكات، وأصدر السلطان فرماناًخاصاً بأن لا يَشترى التجار الأقمشة بأسعار زهيدة من "قصر عدل" وبيعها في أماكن أخرى بأسعار مرتفعة[86].

وكان السلطان يتفقّد أمور السوق بنفسه ويستدعي المحتسب "الرئيس" في كلّ يوم، ويسأله عن الأسعار والأمور الاقتصادية، ويُذكر أنّه سأله يوماً عن سبب غلاء اللّحم، فأخبره أنّ مرد ذلك لكثرة المَغْرم على البقر، فأمر فوراً برفع ذلك واستدعى التّجار وأعطاهم الأموال وأمرهم بشراء البقر والغنم وبيعها وأخذ أجرتهم ورفع الباقي لبيت المال، فرخص اللحم. كما تدخل السلطان علاء الدين مرة أخرى لخفض سعر الحبوب عندما ارتفعت أسعارها، ففتح مخازن الدولة، وأغرق الأسواق بالحبوب لكي يُرخِص الأسعار، وحدد ثمنِ بَيع هو منع التجار من بِيع زرعاً غير زرع المخزن، فخاف المحتكرون فساد حبوبهم فباعوه بأرخص الأثمان[87].

عزّز السلطان سياسته بالمتابعة الشخصية عن طريق شبكة من المخبرين، أوكلت إليهم مهمة تحسس أحوال السوق والأسعار ومراقبة عُمال الدولة، ومعاقبتهم إذا قصروا[88]. وكان المخبرون يكتبون تقارير دورية عن المُخالفات، ويوصلونها إلى السلطان، ويسلطون أشد العقوبات على المخالفين[89]، فكان تجار الخيل الذين يُضخمون الأسعار يُغَرَّمون أو يُطردون من العاصمة ويُسجنون في قلاع نائية[90].

ولأهمية الجياد في الجيش السلطاني المكون أغلبيته من سلاح الفرسان اتخذ السلطان إجراءات لضمان إمداده بالخيول. ووَضَع أربع قواعد لخفض أسعارها، أولها: تحديد جنسها وقيمتها، وتم تقسيم الخيول المطلوبة للاستخدام في الجيش إلى ثلاث درجات، ويمكن شراء خيول الدرجة الأولى مقابل 100 إلى 120 تنكة،

والخيول من الدرجة الثانية مقابل 80 إلى 90 تتكة، والثالثة من 65 إلى 70 تتكة، في حين يمكن شراء خيول الدرجة الدني المخصصة للنقل والأحمال من 15 إلى 25 تتكة[91]، وكانت الخيول العربية تمثل الصنف الأول تليها الخيول العراقية في المرتبة الثانية ثم غيرها من الخيول التي تُجلب من البلدان الأخرى[92]. ثانيا: منع تجار الجياد وأصحاب الأموال شرائها من سوق المدينة، لأنهم يقومون بخفض سعر الشراء ورفع سعر البيع، ثالثا: تسليط عقوبة جماعية على دلالي الخيول، فإذا ظهر أنهم باعوا في السوق جواداً خلاف السعر الذي حدده السلطان، تتم معاقبة جميع دلالي المدينة، رابعا: حرص السلطان على فحص أجناس الجياد وقيمتها في كل شهر[93].

وكان السلطان يحدد بنفسه الأسعار من الأشياء النفيسة إلى البسيطة، ويكتب سعرها في ورقة ويعطيها للقائمين على السوق ليطبقوها، وبلغ اهتمامه بمراقبة التجار، وفحص الأسعار إلى درجة أنّه كان يعطي الأطفال نقوداً، ويرسلهم خِفيةً ليشتروا الأشياء التي يرغبونها، فإذا ظهر أنّ هناك تفاوتاً في السعر أو الوزن يعاقب البائع، إما بقطع الأذن أو جدع الأنف، فانخفضت الأسعار[94]. وبالرغم من كل هذه الإجراءات فإنّ الحكومة أخفقت في استئصال الغش والتلاعب من التجار. ولكن على المستوى المعيشي توافرت أسباب الرخاء للشعب فرخصت مواد العيش الأساسية، كما رخصت آلات الجيش والجياد وتم تسجيل 470 ألف فارس، ولكثرة الجند تمكن السلطان مواجهة الهجمات المغولية المتكررة[95].

6.خاتمة:

خلاصة القول، استطاع السلطان "علاء الدين الخلجي"رد هجمات المغول وانتصر عليهم في جميع المواجهات، بفضل قوة جيشه وتحصن عاصمته دهلي، لكن الهجمات المغولية أثّرت تثيراً سلبياً على الدولة داخليا، فقد اضطر السلطان إلى زيادة أفراد جيشه بشكل كبير، فأدى ذلك إلى إثقال كاهل خزينة الدولة، مما جعله

يبحث عن حلول استعجالية منها: إصلاح نظام الجباية والتحكم في الأسعار، مع تنظيم الأسواق، وقد نجح إلى حد ما في تجسيد هذه المقاربة الإدارية الاقتصادية.

يمكن القول: إنَّ الهجمات المغولية المتكررة لسلطنة دهلي الإسلامية، أثّرت تأثيراً سلبياً على فترة حُكم السلطان "علاء الدين الخلجي" مّما جعلته يتبنى استراتيجية معقدة تمثلت: في محاولة تعزيز قوته العسكرية من خلال زيادة عدد أفراد الجيش، وتزويدهم بالمستلزمات الضرورية للقتال، مع ضمان لهم رواتب دورية في خضم قلة الموارد المالية للخزينة، لذلك رسم استراتيجية اقتصادية للرفع من مداخيل الدولة فأحدث نظاماً جبائياً جديداً أثّر تأثيراً سلبياً على الرعية، كما تحكم في الأسعار قصد التخفيف من نفقات الدولة وضمان دفع رواتب الجيش الذي يقوم بأداء مهمة مقدسة وهي صد هجمات المغول المتكررة، وفي الوقت نفسه عمل على تحصين وتعزيز المناطق الحدودية الشمالية الغربية للهند التي يستغلها المغول لضرب سلطنة دهلي.

المراجع والهوامش:

[1]– الهند بلاد وسعة، كانت تشمل دولتي: باكستان والهند حاليا، يحدها من الشمال سلسلة جبال الهملايا، ومن الغرب جبال هندكوش وسليمان، حيث تقع أفغانستان وإيران، وتمتد الهند إلى الجنوب في شبه جزيرة، ويقع بحر العرب في غربها وخليج البنغال في شرقها وسيلان في طرفها الجنوبي ويتجه الإقليم الشمالي إلى الشرق حتى جبال آسيا. واستمدت الهند اسمها من كلمة "سندهو" الاسم الهندي لنهر "الأندوس"، حيث اشتقت منه كلمتان "أند" و"هند" ومعناهما الأرض التي تقع فيما وراء نهر الأندوس، وأصبح سكان هذا الإقليم يسمون الهندوس أو الهنود. (ينظر، عبد المنعم النمر: تاريخ الإسلام في الهند، دار العهد الجديد للطباعة، 1378هـ/1959م، ص. 2.)

[2]– تعددت الآراء حول نسب الخلج، فمنهم من يشير إلى أنهم جماعة من الترك، قام أميرهم خان ترك بتجميعهم وولى عليهم أحد رجاله بيغوو، وأسكنهم في منطقة عرفت بياغو خلج، ويشير البعض إلى أنهم ينتسبون إلى قليج خان أحد أصهار جنكيزخان، وقد حرف اسمه فصار خلج، وعرفوا بالخلجيين، وظهر هؤلاء منذ عهد الدولة الغزنوية وساهموا في فتح بلاد الهند، ثم قام اختيار الدين محمد بختيار الخلجي بالتوسع في الهند بأمر من السلطان قطب الدين أيبك. (ينظر، أبو عمر منهاج الدين عثمان الجوزجاني: طبقات ناصري، ترجمة عفاف السيد زيدان، ج.1، المركز القومي للترجمة، مصر،

2013م، ص. 595؛ محمد سيد كامل: الجيش الهندي في عصر الدولة الخلجية (689-720هـ/1290-1320م)، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، ص. 73. هامش رقم: 01).

[3]- هو السلطان الصالح غياث الدين بَلْبن كان من الأتراك القراخطائية، جُلب في صغره كرقيق إلى بغداد ثم اشتراه السلطان شمس الدين الإيلتمش، ورباه وزوجه ابنته، وتدرج في الإمارة في عهد السلطانة رضية بنت لإيلتمش واعتلى الوزارة في عهد السلطان ناصر الدين محمود بن الإيلتمش في سنة 644م، وبقي فيها مدة طويلة وصلت عشرين سنة، ثم اعتلى العرش بعد وفاة السلطان محمود وبقي فيه مدة عشرين سنة أخرى، وكان من خيرة سلاطين الهند. (ينظر، عبد الحي بن فخر الدين الحسني: الإعلام بمن في تاريخ الهند من العلام المسمى بـ"نُزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر"، ج.1، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، 1420هـ/1999م، ص ص، 112-113.)

[4]- بيتر جاكسون: سلطنة دلهي تاريخ سياسي وعسكر، تعريب فاضل جتكر، العبيكان، المملكة العربية السعودية، 1424هـ/2003م، ص. 95.

[5]- تقع دهلي بالجزء الشمالي من الهند، يحدها من الجنوب مدينة آكرا ومن الشمال لاهور وملتان وهي تشكل أهمية سياسية واقتصادية للهند. بُنيت في عهد الملك وادبته الراجبوتيعام 307هـ/918م وسميت دهلي لأن أرضها لينة متماسكة، واتخذها عدة ملوك عاصمة لهم حتى سقطت في يد المسلمين بقيادة قطب الدين أيبك، وأصبحت حاضرة الدولة الإسلامية في عام 589هـ/1193م. وقد حرف الإنجليز الكلمة من دهلي إلى دلهي وصار أكثر شيوعاً حتى اليوم. (ينظر، إبراهيم محمد علي محمد مرجونة: أبرز المظاهر الاجتماعية في سلطنة دلهي (602-801هـ/1206-1399م)، مركز البحوث والدراسات التاريخية، جامعة الإسكندرية، مصر، د.ت.ن، ص 94-96.هامش رقم 4عن الحكيم محمد قاسم البيجابوري: تاريخ فرشته؛ عبد المنعم النمر، المرجع السابق، ص. 100).

[6]-نفسه،ص.117.

[7]- خيرية بنت محمد آل سنة: السلطان علاء الدين الخلجي (695-716هـ/ 1296-1316م)، مجلة العلوم العربية والإنسانية، مج.9، ع.2، جامعة القصيم- السعودية، يناير 2016م، ص 847.

[8]- أبو سليمان البناكتي: روضة أولى الألباب في معرفة التواريخ والأنساب، المشهور بتاريخ البناكتي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2007م، ص ص، 367-368.

[9]- هي عاصمة بلاد السند وحاضرة أمير أمرائه، بالقرب منها الوادي الكبير المعروف بخُسْرو أباد، به مركز تفتيش للداخلين إلى الهند. (ينظر، ابن بطوطة، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي: رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة الناظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تقديم وتحقيق: عبد الهادي التازي، مج.3، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط-المملكة المغربية، 1417هـ/1997م، ص. 88.)

[10]- خيرية بنت محمد آل سنة، المرجع السابق، ص ص، 842-843.

[11]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي: المسلمون في الهند من الفتح العربي إلى الاستعمار البريطاني، ترجمة: أحمد عبد القادر الشاذلى، ج.1، الهيئة المصرية العامة للكتب، مصر، 1995م، ص. 123.

[12]– هو السيد الشريف خطير بن أشرف بن أسد الله بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن أحمد بن الشيخ قطب الدين المودود الحسيني الجشتي، من الرجال الفضلاء والصلحاء، قَدِم إلى الهند ونال منصب الوزارة في عهد غياث الدين بلبن، وفي عهد السلطان معز الدين كيقباد، وتعرض إلى اضطهاد من طرف"نظام الدين وكيل در"، فاتهمه بموافقته لكيخسرو وعاقبه، وأهانه حيث أركبه على الحمار وطاف به في دهلي ثم نفاه، وفي عهد"جلال الدين فيروزشاه" الخلجي أعاده إلى الوزارة، ولما حكم السلطان "علاء الدين" الخلجي عينه مجدداً في منصب الوزارة، وبقى فيه مدة عشرين سنة.(ينظر، عبد الحي بن فخر الدين الحسني، المرجع السابق، ج.2، ص. 158).

[13]– هو القاضي صدر الدين الدهلوي الحنفي المشهور بالعارف، كان ابن بنت القاضي منهاج الدين الجرجاني، كان نافذ الكلمة، ولي القضاء بدهلي نيابة عن أكبر قضاتها مدة من الزمن، ثم ولاه السلطان علاء الدين الخلجي القضاء أصالة، فصار أكبر قضاة الهند، وقربهولقبه بـ"السيد الأجل" و"شيخ الإسلام".(ينظر، عبد الحي بن فخر الدين الحسني، المرجع السابق، ج.2، ص. 167).

[14]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ج.1، ص ص، 123–124.

[15]–هي منطقة أسفل جبال هِمَالية في شمال السند، تشمل سهل الغَنج الخصب إلى ما وراء نهر السِّند، وفي البنجاب سهول وحقول خصبة، ومن مدنه لاهور وأمرت سر ودهلي، والبنجاب البوابة الرئيسية للنفوذ إلى باقي القارة الهندية.والإقليم اليوم يقع جزؤه في باكستان الغربية والجزء الأخر في الهند وعاصمته لاهور.(ينظر، غوستاف لوبون: حضارات الهند، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014م، ص. 58– 104؛ محمد اسماعيل النّدوي: الهند القديمة حضارتها ودياناتها، دار الشعب، مصر، 1970م، ص. 13).

[16]–يحتوي وادي السِّنْد على ثلاثة أقسام: البنجاب في الشمال وهو المعبر الرئيسي للجيوش الغازية للهند والسِّند في الجنوب وراجبوتانا في الشرق(ينظر، غوستاف لوبون، المرجع السابق، ص. 104).

[17]– خيرية بنت محمد آل سنة، المرجع السابق، ص ص، 844–845.

[18]– عبد المنعم النمر، المرجع السابق، ص. 118.

[19]– البنغال ولاية في الشمال الشرقي للهند والمطلة على خليجي بنغال، من أهم الولايات الهندية وأخطارها شأنا، وهي اليوم تنقسم إلى قسمين: القسم الشرقي منها بباكستان الشرقية، والقسم الغربي يتبع الجمهورية الهندية.(ينظر، عبد الحي بن فخر الدين الحسني، الهند في العهد الإسلامي،مراجعة أبو الحسن علي الحسني النَّدويُّ، دارِ عرفات،الهند، 1422هـ/2001م،ص. 14.).

[20]–يطلق اسم الدكن على القسم الجنوبي للهند المقابل للقسم الشمالي "الهندوستان"، واليوم يطلق على منطقة الهضاب عدا الولايات الوسطى والسواحل.(ينظر، غوستاف لوبون، المرجع السابق، ص.60.)

[21]– محمد سيد كامل، المرجع السابق، ص.1.

[22]- هي ولاية واسعة، تبدأ من العراق وتنتهي عند طخارستانوغزنةوسجستان وكرمان بحدود الهند وأفغانستان، وتشمل على أمهات المدن كا: نيسابور وهراة ومرو عاصمة الولاية، وبلخ وطالقان ونسا وأبيورد وسرخس..(ينظر، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي: معجم البلدان، مج.2، دار صادر، بيروت– لبنان، 1397ه/1977م، ص.350)

[23]– يراد به ما وراء نهر جيحون بخراسان، فما كان بشرقه يقال له بلاد الهياطلة ، وفي الإسلام سموه ما وراء النهر، وما كان في غربه فهو خراسان وولاية خوارزم، وليس بما وراء النهر موضع يخلو من مدينة أو قرى.(ينظر، ياقوت الحموي: المصدر السابق، مج.5، ص ص، 45–46.).

[24]– تركستانكلمة فارسية مكونة من جزأين: "ترك" ومعناها الشعب التركي و"ستان" ومعناها البلاد أو الأرض، أيموطن الأتراك. وهي تشتمل كل البلاد التي تقطنها القبائل التركية، وجميع ماوراء النهر(جيحون)هي ديار الأتراك. (ينظر،ياقوت الحموي، المصدر السابق،مج.2، ص.24؛ الهمذاني: مختصر كتاب البلدان، طبعة ليدن، 1884م، ص.517؛ محمود بن الحسن بن محمد الكاشغري: ديوان لغات الترك، مج.3، دار الخلافة العلية– مطبعة عامره، 1333ه، ص ص، 110–111؛ إبراهيم: ماذا تعرف عن تركستان الشرقية، مجلة تركستان الإسلامية، تصدر في تركستان،العدد الأول، شعبان 1429ه/يوليو2008م، ص17)

[25]– حكم الإسكندر المقدوني بلاد اليونان سنة 336 ق.م، وبدأ فتوحاته الكبرى للإمبراطورية الفارسية، في عام 331 ق.م، واستغرق إخضاعها كليا ثلاثة أعوام.(أنظر، أحمد أمين سليم: تاريخ العراق– إيران– أسيا الصغرى، دار المعارفالجامعية، الإسكندرية، 2000م، ص. 449.)

[26]– هو الأمير علاء الدين الملك بن باريبكبرلاس البرني،عم القاضي ضياء الدين البرني صاحب "قيروز شاهي". من رجالات الدولة المعروفين بالحزم والدهاء والسياسة والعلم والفضل والدين، عينه السلطان علاء الدين الخلجي في سنة 666ه على مدينة "كره" ونواحيها، ثم استدعاه وعينه في منصب "الشحنة" بدهلي، المسؤول الأول على حراسة السلطان وعائلته وخزينته، ولقبه بـ"علاء الملك.(ينظر، عبد الحي بن فخر الدين الحسني، الإعلام، المرجع السابق، ج.2، ص. 175).

[27]– نفسه، ج.2. ص 175.

[28]– المغول أو المغل قبيلة من التتر كانت تقيم حوالى بحيرة بيقال (أو بيقال) في جنبي سيبيريا، وتاريخهم القديم مجهول لأنهم لم يظهروا إلا بظهور جنكيزخان في أوائل القرن7ه، وكانوا قبائل رحل يعيشون على الصيد والغزو، استطاع جنكيزخان توحيدهم وغزى بهم الممالك المجاورة له كالصين

وتركستان وخوارزم. (ينظر، جرجي زيدان: تاريخ التمدن الإسلامي، مراجعة حسين مؤنس، ج.4،منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت–لبنان، ص. 239–240).

[29]– هو الابن الثالث لجنكيزخان، وزوجته "بورته فوجين" من قبيلة قونقرات، ومعنى اسم أوكتاي بالعربية هو العروج إلى الجبل، اشتهر بالعقل والكفاءة وسداد الرأي والتدبير الجيد والعدل، ولكن ميالاً إلى اللهو والشراب. اعتلى عرش الإمبراطورية المغولية سنة 626هـ/1228–1229م) خلافا لوالده جنكيزخان (ينظر، رشيد الدين فضل الله الهمذاني: جامع التواريخ، تاريخ خلفاء جنكيزخان من أوكتايقاآن إلى تيمور قاآن، تعريب: فؤاد عبد المعطي الصياد، مراجعة، يحي الخشاب، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت–لبنان، 1983م، ص. 16–30)

[30]– اسمه تمرلنك، ومعناه بالتركية الحديد، وهو ابن ترغاي بن أبغاي، ولد بقرية خواجة إيلغارمن أعمال الكش. (ينظر، ابن عربشاه: عجائب المقدور في أخبار تيمور، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2008م، ص ص، 02–03.).

[31]– بيتر جاكسون، المرجع السابق، ص ص197– 210.

[32]– منكوخان الابن الأكبر لتولوي خان ابن جنكيزخان، اعتلى عرش بعد ثلاث سنوات من وفاة كيوك خان سنة647هـ/1249م(ينظر، رشيد الدين الهمذاني، المصدر السابق، ص. 195.)

[33]– أفرز الغزو المغولي لآسيا وأوروبا في ق7هـ/13م، عدة كيانات سياسية مغولية، منها إلخانية مغول فارس حكمت إيران والعراق لمدة ثمانية عقود(654–736هـ/1253–1335م).(ينظر، حنان أحمد محمود الخريسات: السياسة الخارجية للدولة الايلخانية 654–736هـ/1256–1335م، دكتوراه، إشراف: أحمد عبد الله الحسّو، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2008م، ص. 01).

[34]- عينجنكيزخان 626هـ/1227م،ابنه "جغطاي" لحكم بلاد الأويغور وأصبح الوريث الرسمي لتركستان، التي ستعرف بمغول جغطاي، نسبة إلى أول من أسسها من المغول.(ينظر،أبي العباسأحمد القلقشندي: الصبح الأعشى، ج.4، المطبعة الأميرية بالقاهرة، القاهرة،1333هـ/1915م، ص ص،309،308؛ فؤاد عبد المعطي الصياد: المغول في التاريخ، ج.1، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م، ص118.فما بعدها؛ كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبي أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 5، 1968م، ص387.)

[35]- هو رابع ملوك مغول إيران الإيلخانيين، استولى على العرش بعد قتل عمه، في 18 ربيع الآخر سنة 683هـ/1284م، ثم ثبته الخان قوبيلاي في ربيع عام 685هـ/1286م. (ينظر، عبد السلام عبد العزيز فهمي: تاريخ الدولة المغولية في إيران، دار المعارف، القاهرة–مصر، 1981م، ص. 171).

[36]– بيتر جاكسون، المرجع السابق، ص. 223–224.

[37]- قايدوبن قايشين بن أوكتاي بن جنكيزخان، وأحد أمراء منكوخان انحاز إلى جانب أريق بوقا ضد قوبلاي ثم انتهز الفوضى التي حلت بالتركستان في أعقاب وفاة الغو عام 664هـ/1265م، ووسع نفوذه ليشمل جل تركستان.(ينظر، رشيد الدين فض الله الهمذاني، المصدر السابق، ص، 21-22.)

[37]-أفرز الغزو المغولي الذي اجتاح آسيا وأوروبا في القرن 7هـ/13م، عدة كيانات سياسية مغولية، منها إلخانية مغول فارس حكمتإيران والعراق لمدة ثمانية عقود(654-736هـ/1253-1335م).(ينظر،حنان أحمد محمود الخريسات، المرجع السابق، ص. 01.).

[38]- بيتر جاكسون، المرجع السابق، ص ص، 415-416.

[39]- دوفا-خانبن باراكخان ابن ايسونكارا بن كامكارين جغطاي بن جنكيزخان، دعمه الخان الأعظم قايدو وأجلسه على عرش مملكة جغطاي في بلاد ما وراء النهر وتركستان وحكم حوالى 16 سنة، ويعتبر المؤسس الحقيقي لمملكة، وكان حليفا وفياً للخان قايدوشاركه في الحروب التي خاضها في منغوليا وآك-أوردا. (ينظر، بوريبويأحمدوفوزداه لله منروف: العرب والإسلام في أوزبكستان تاريخ أسيا الوسطي من أيام الأسر الحاكمة حتى اليوم، مراجعة: نعمت الله إبراهيموف، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،ط 1999،2م، ص ص، 180-181.).

[40]- عبد المنعم النمر، المرجع السابق، ص. 11؛عصام الدين عبد الرؤف الفقي: بلاد الهند في العصرالإسلامي منذ فجر الإسلام حتى الغزو التيموري، عالم الكتب، القاهرة، 1980م، ص ص، 146-147.

[41]- خيرية بنت محمد آل سنة، المرجع السابق، ص ص، 849-850.

[42]-أحمد محمود الساداتي:تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم، مكتبة الآدب، القاهرة،ص. 153.

[43]- يمتد إقليم الكجرات إلى الجنوب راجبوتانا، ويشمل على قسم من اليابسة غني خصب كثيرالمدن مثل: بَرُودة وسُورَت وأحمد آباد، والقسم الثاني ساحلي جبلي، وبه شبه جزيرة كاتهياوار التي يفصلها خليج كمبي، ويسكن الرجبوت خليط من الأجناس أهمهم: البراهمة والراجبوت والجات والجينيين والمجوس والكولوالدراويد والمسلمين فيما بعد(ينظر، غوستاف لوبون، المرجع السابق، ص. 113).

[44]- هي مدينة صغيرة على بعد 12 ميلا شمال كراتشي بالقرب من نهر السند. (ابن بطوطة، المصدر السابق، مج.3، ص. 79).

[45]-بخشي الهروي: المرجع السابق، ج.1، ص. 126؛الفقي، المرجع السابق، ص، 147-148.

[46]- بخشي الهروي: المرجع السابق،ج.1، ص، 126-127؛الجوارنه، المرجع السابق، ص. 112.

[47]- عصام الدين عبد الرؤف الفقي، المرجع السابق، ص ص، 153-154.

[48]- عبد المنعم النمر، المرجع السابق، ص. 118؛ عصام الدين عبد الرؤف الفقي، المرجع السابق، ص ص، 155-156.

[49]- نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ج.1، ص ص، 140-141.

[50]– نفسه، ج.1، ص141؛ عصام الدين عبد الرؤف الفقي، المرجع السابق، ص ص، 156–157.

[51]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ج.1، ص. 141–142.

[52]– بوريبويأحمدوفوزداه الله منروف، المرجع السابق، ص. 181.

[53]– بخشي الهروي،المرجع السابق،ص. 129؛أحمد محمد الجوارنه:الهند في ظل السيادة الإسلامية(دراسة تاريخية)، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن،ص، 57–58.

[54]– شهاب الدين أحمد بن يحي بن فضل الله العُمريّ(ت: 749هـ): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ممالك الشّرق الإسلامي والترك ومصر والشام والحجاز، تحقيق: كامل سلمان الجبورى،ج.3، دار الكتب العلمية، لبنان، 1971م، ص. 51.

[55]- بيتر جاكسون، المرجع السابق، ص. 421-422.

[56]– نفسه، ص ص، 422–423.

[57]- رانثمبهور مدينة جد محصنة تقع إلى جنوب العاصمة دهلي. (ينظر، Aziz Mohammed Ahmad : PloiticalHistory of Institution of the EarlyTurkish Empire of Delhi , Oriental, Book Reprint Newdel, p.130.

[58]- تشيتور: تقع بالقرب من قلعة رانثمبهور، وأطلق عليها السلطان علاء الدين اسم "خضر آباد".(ينظر، خيرية بنت محمد آل سنة، المرجع السابق، ص. 853)

[59]- هي إحدى القلاع الخاضعة للأمراء الراجبوتيين في الشمال الهندي. (ينظر، خيرية بنت محمد آل سنة، المرجع السابق، ص. 853)

[60]– أحمد محمد الجوارنه، المرجع السابق، ص. 58–59.

[61]– بيتر جاكسون، المرجع السابق، ص. 445.

[62]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي: المرجع السابق، ج.1، ص. 125.

[63]– بخشي الهروي، ج.1، المرجع السابق، ص. 129.

[64]- التنكة عملة هندية منها:الذهبية والفضية والنحاسية، وزن الذهبية 1 تولة أي 11 غرام و664 ملغ.(ينظر، عبد الحي بن فخر الدين الحسني: الهند في العهد، المرجع السابق، ص. 323)

[65]– بيتر جاكسون، المرجع السابق، ص ص، 423–424.

[66]– نفسه، ص ص، 435–436.

[67]– نفسه، ص ص، 424–425.

[68]- خيرية بنت محمد آل سنة، المرجع السابق، ص. 867.

[69]– بيتر جاكسون، المرجع السابق، ص ص، 424–425.

[70]–حصة بنت عبد الرحمن الجبر: أحوال الدولة التغلقية في دهلي كما ترويها النقود، المجلة العربيةللعلوم الانسانية، مج. 34، ع. 134،دار المنظومة، الكويت،2016م، ص. 110.

[71]– بيتر جاكسون، نفسه، ص ص، 426–427.

[72]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ص 134.

[73]– محمد نصر عبد الرحمن: الحياة الاقتصادية في الهند في عصر بنى تغلق (721–816هـ/1321–1414م)، عدد 42، مجلة حوليات إسلامية، القاهرة، 2008م، ص. 07.

[74]– بيتر جاكسون، المرجع السابق، صص. 427–428.

[75]– نفسه، ص ص، 428–430.

[76]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ص ص، 137–138.

[77]- DHARM PAL : ALA'-UD-DIN'S PRICE CONTROL SYSTEM , ISLAMIC CULTURE, VoL.XVIII, No.1, PUBLISHED UNDER THE AUTHORITY OF H.E.H THE NIZAM'S GOVERNMENT, HYDERABAD-DECCAN, January 1944, P.47.

[78]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ص ص، 137–138.

[79]– بيتر جاكسون، نفسه، ص ص، 430–431.

[80]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ص 138.

[81]– بيتر جاكسون، نفسه، ص ص، 431–432.

[82]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ص. 138.

[83]– بيتر جاكسون، المرجع السابق، ص. 432.

[84]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ص ص، 138– 139.

[85]– بيتر جاكسون، المرجع السابق، ص ص، 431–432.

[86]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ص ص، 138– 139.

[87]– ابن بطوطة، المصدر السابق، مج.3، ص ص، 130–132.

[88]– نفسه، مج.3، ص. 140.

[89]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ص. 138.

[90]– بيتر جاكسون، نفسه، ص. 433.

[91]- DHARM PAL , op.cit, p.51.

[92]- خيرية بنت محمد آل سنة، المرجع السابق، ص. 865.

[93]– نظام الدين أحمد بخشي الهروي، المرجع السابق، ص ص، 139–140.

[94]– نفسه، ص. 140.

[95]- خيرية بنت محمد آل سنة، المرجع السابق، ص. 868.